فكأن دخولها كالعدم لكن لا يمتنع من الغاء خلافا لليث ولعل وكأن ولكن وتنصره
اي هذا الوجه الاستعمال كقوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى ان الذين كفروا بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم وقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم واجيب عن الاول والثانية بانا لا نسلم ان الخبر فيهما اقترن
بالفاء بل هو محذوف تدل عليه بالمذكور اي يعذبون وعن الثالثة بان الخبر هو الذي
فانه ملاقيكم جملة بعد تمام الاولى واعترض بعدم الفائدة في الاخبار بذلك اجيب بمنع
وذكر انهم كانوا يظهرون ان فرارهم لغير ذلك كقولهم ان بيوتنا عورة فاخبروا بان الموت
الذي نفرون منه لا بد منه كائن ومن اعترضها احكيمة وقع بهروة الة وعامه في ستة اربع
وعشرين ثمانمائة فقد بعض العوام ومن لا يوبه به خشية من الموت فقال بعض المصدقين
بها ان الفرار من الموت سبب لوقوعه بل الفرار مندرج في القدر واستدل بالاية فانها دالة على
ان الفرار من الموت سبب للملاقاة فانها ينبغي ان يكون الفرار داخلا في سببيته وتصحيح
بهذا التجب الذي كان الناس في غفلة عنه من السلف الى الان هذا وهو شيء
كثير ممن في زمننا هذا لو يا سلم من الموت في الحال وتراخت حياته زمنا طويلا بعد ذلك
ولم تبطل لكونه حمل الكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه على وجه يلزم
منه الخلف في الخبر يعوذ بالله من ذلك ويقسم الخبر الى واحد نحو زيد قائم ومتعدد نحو
زيد عالم فاضل ومنع ابن عصفور وكثير المتعاريته التعدد ولا يظهر له وجه لان الخبر
حكم من الاحكام ولا يمتنع ان يحكم على واحد باحكام متعددة كما لا يمتنع ان يوصف
بصفات متعددة ويمكن ان يقال انهوا ذلك على رأي سيبويه ومن قال بقوله في ان الرافع
للخبر هو المبتدا نفسه فليس المتعدد وجبا ما يلزم من تحمل العامل الواحد رفعين بطريق
الاستقلال واللازم باطل فتعدد الخبر تارة يكون نحو الى للفظ فقط نحو الرمان
حلو حامض لان معناها فرد وهل بجوز العطف بهذا اجازه ابو علي ومنعه الجمهور وهو
الصحيح



الصحيح وتارة يكون نحو الى للفظ والمعنى جميعا انا الخبر عنه متعدد نحو زيد شاعر كاتب
فقيه وهكذا يكون معطوفا تفاقا وتبعه على الصحيح واما الخبر عنه متعدد حقيقة الزيدان
فقيه وكاتب وزيد وعمرو فاضل وجاهل وحكما والمراد به مقيد واجازه تميم الاخبار عن
نحو انما الجموعة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد
والحكمة في تعدد القسمين انها لا يستعمل الا بالعطف بقي عليه ان مالكا وغيره وتبع في
القسم الثالث من مفتاح السكاكي ما نصه ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه
احد اقسام المعرفات نحو هي المقسم الاعلام المبتدات اعني الموصولات واسماء الاشارة
المعرفات باللام المضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو
فقال بعض اجلة تلامذته لما عطف بين الاخبار بتعيينها على ان المجموع يحصل به فائدة واحدة
للاقسام كانه قيل المعرفات هذه الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا تعدد
المبتدا حقيقة وحكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد
فلا يتجه الا لمن لا يشترط العاطف باستقلال كل خبر على حدة اما من اشترطه الا يزعم
ترك الواو في حلو حامض اولى فهذا هو الذي جوزه ابو علي الفارسي وهذا في الحقيقة دفع
للرواية لا لوجه الرواية لان المبتدا معطوف على المضمر المستكن في يقسم لوجود الفاصل بغير ان
المبتدا لا يجوز تعدده مع كون الخبر متعددا للزوم تكرر الاسناد المسند الواحد وهو بعيد
ويقسم الخبر ايضا الى مفرد وجامد وقد عرفت معناه فيما سبق بلا عاية هذا لبصريين واما
الكوفيون فيقولون ان محتمل للقسمين الطائية كما نقله بدر الدين ابن مالك في شرح المقصد
وان كان والده انما نسبه في التسهيل الى الكسائي منهم وهو مشتق معناه اي مع العائية
وكذا سكر المأول بالمشتق فاذا قلت هذا اسد فمعناه شبيه الى السبع فلا صيغة الخبر واذا
قلت شبيه الى الرجل الشجاع ففيه ضمير فوع به لانه تأول بمعناه الفعلي ولو اسند
الى الظاهر نحو قعد كقولك رايت رجلا اسدا ابوه فالشاعر وليل يقول الناس فحلها
سواء صحيحا العيون وعورها كان لنا مديونا حصينة مسوحا غالبا وسابا

Copyright © King Saud University